الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

كلمة

الأخ \ عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

ورئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية

أمام

الدورة الحادية والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 25\9\2006 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،،،

لقد سبق لوفد بلادي أن عبر لك عن تهانيه بمناسبة توليك لهذا المنصب الرفيع، ولكن لا يفوتني أن أؤكد لك ثقة وفد بلادي في قدرتك على النهوض بهذه المسؤولية وقيادة مداولاتنا إلى أفضل النتائج.

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن امتناننا للطريقة التي أدار بها سلفك السيد "يان إليسون"، وزير خارجية السويد، أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية.

وأود أيضا أن أعبر من جديد عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، للدفع بمسيرة إصلاح الأمم المتحدة قدما، وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

السيدة الرئيس،،،

لقد ركزنا جهودنا خلال السنة المنصرمة على إصلاح الأمم المتحدة، وحققنا بعض التقدم بتأسيسنا لمجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، إلا أن مسيرة الإصلاح ما زالت طويلة، وأي إصلاح لا يشمل مجلس الأمن، وينتج عنه تفعيل دور الجمعية العامة، سيكون محدود التأثير ولا يلبي مطالب شعوبنا.

ومن سوء الحظ أن سعينا لإصلاح مجلس الأمن تزامن مع تزايد تطاول المجلس على صلاحيات الجمعية العامة التي يكفلها لها الميثاق، وبات من الضروري أن تتخذ الجمعية العامة إجراءا عاجلا يمنع مجلس الأمن من التعدّي على صلاحياتها.

وننتهز هذه الفرصة لندعو الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن إلى عدم إعاقة جهود الإصلاح، وأن يفسحوا المجال لإصلاح حقيقي للأمم المتحدة يجعل سلطة القرار في يدّ جميع أعضائها، أي في يدّ الجمعية العامة التي تتساوى فيها أصوات جميع الدول، ويصبح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وبذلك نتجاوز الوضع الحالي الذي أصبح فيه مجلس الأمن جهازا مسيطرا، وغير منصف، يطبق معايير مزدوجة، ويخلو من الديمقراطية، ويساء فيه إستخدام إمتياز النقض.

والتاريخ يشهد أن مجلس الأمن لم يحقق أبدا السلم والأمن في العالم، بل كان أداة للعدوان والحروب وتعطيل آليات السلام، ولذلك لا بدّ أن تكون قرارات الجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع شعوب العالم، هي القرارات التي تتعلق بالسلم والحرب، وأن يكون إستعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من صلاحية الجمعية العامة وحدها ولا يمكن أن يتولى مجلس الأمن المحدود العضوية هذه القرارات الخطيرة.

وإذا لم نتوصل إلى ذلك علينا أن ننظر في اعتماد صيغة جديدة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، بحيث تكون هذه العضوية للمجموعات الجغرافية وليس لدول معينة، ونحن نطالب بأن يمنح الإتحاد الأفريقي العضوية الدائمة، على أســـاس أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي لا تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وقد طالبت ليبيا منذ أكثر من ثلاثة عقود بإلغاء حق النقض، وقدمت مشاريع قرارات بهذا الخصوص إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدورات الست التي تلتها، وهي تدرك أن هذا الإمتياز الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية، أكبر عقبة في سبيل قيام المجلس بمهامه، ولذلك فإنها تجدد دعوتها إلى إلغاء إمتياز النقض، وتحث الجمعية العامة على إتخاذ الخطوات اللازمة لتقييد إستخدامه إلى أن يتمّ إلغاؤه بصورة نهائية.

وفي إطار المشاورات الجارية حول إصلاح مجلس الأمن، نؤكد تمسك ليبيا بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في سرت يومي 4 و5\7\2005، وتمّ تأكيده في القمة الإستثنائية للإتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم 4\8\2005.

السيدة الرئيس،،،

إن إستتباب السلم والأمن الدوليين من الأهداف السامية التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها، ولا شك أن نزع السلاح الشامل والكامل، بدءا بأسلحة الدمار الشامل، يشكل العنصر الأساسي في تحقيق هذا الهدف، ولكن ذلك لن يتمّ إلا بتعاون جميع الدول الأعضاء بحسن نية، وبشفافية كاملة.

وقد بادرت ليبيا بالتخلص طواعية من جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وعبرت عن الأمل في أن تحذو حذوها جميع الدول التي لديها أسلحة دمار شامل أو برامج خاصة بهذه الأسلحة.

وعند الحديث عن أسلحة الدمار الشامل وعدم الإنتشار النووي علينا ألا نخلط بين برامج التسلح، وبرامج إستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. فالقانون الدولي يؤكد حق جميع الدول في إجراء البحوث، وتطوير قدراتها العلمية لإستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وليبيا ترفض بشدة إستخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع هذه المسألة، وتدين التمييز بين دولة وأخرى في السعي لمنع الإنتشار النووي.

السيدة الرئيس،،،

إن إنشاء لجنة بناء السلام خطوة هامة لإستتباب السلم في البلدان الخارجة من الصراع، ونأمل أن نرى قريبا إنجازات هذا الجهاز الجديد في أفريقيا، حيث تمكن الإتحاد الأفريقي، بدعم من المجتمع الدولي، من تحقيق السلام في عدة بلدان أفريقية، وتتطلع شعوبها إلى مساعدة الأمم المتحدة في

تثبيت السلام من أجل الشروع في تنفيذ برامج التنمية، ومكافحة الفقر والأمراض والأمية.

السيدة الرئيس،،،

إن الإرهاب من الظواهر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وهو تهديد لا يمكن مواجهته بعمل إنفرادي تقوم به دولة منفردة أو مجموعة من الدول. وهو مشكلة لا يمكن حلها من خلال ربطها بدين معين أو قومية معينة. كما أنه من المخجل وغير المقبول أن ينعت كفاح الشعوب ضد الإحتلال الأجنبي على إنه إرهاب.

لقد كانت ليبيا من أوائل الدول التي دعت إلى تنسيق الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي، وطالبت منذ خمسة عشر سنة بعقد دورة إستثنائية للجمعية العامة لدراسة هذه الظاهرة ووضع التدابير الرامية إلى مكافحتها والقضاء على أسبابها، وقد حان الوقت لتحقق هذه الدعوة، وتنسيق جهودنا تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة هذه الظاهرة والتوصل إلى تعريف للإرهاب، والتفريق بينه وبين كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والإستقلال.

السيدة الرئيس،،،

إن تغيير لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان يعكس الإهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة إعمال حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، ونأمل أن تكون بداية عمل المجلس شروعا في معالجة المسألة بنزاهة ودون تمييز وبعيدا عن الإنتقائية والمعايير المزدوجة. ونأمل ألا تستخدم مسائل حقوق الإنسان كأداة للضغط على البلدان الصغيرة. ونؤكد أن المحاولات التي تقوم بها بعض الدول لإستخدام ذريعة حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من شأنها أن تزعزع الأمن والسلام وتجلب المزيد من المشاكل بدلا من أن تحل المشاكل القائمة.

السيدة الرئيس،،،

إن التنمية المستدامة ما زالت التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية، ويقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية إقامة شراكة دولية من أجل التنمية تهدف إلى تنفيذ أهداف الألفية، وتقوم على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس احترام السيادة، والمساواة، وتقاسم المنفعة، وتضمن الوصول إلى الهدف المتفق عليه وهو تخصيص (0.7%) من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة، كمساعدة للبلدان النامية، والتطبيق الملائم لجميع مبادئ التجارة الحرة متعددة الأطراف، وتعزيز التدابير ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تسهيل انضمام البلدان النامية إليها.

ويقع على البلدان ذات الماضي الإستعماري القدر الأكبر من المسؤولية في مساعدة البلدان النامية كتعويض لتلك البلدان عمّا ألحقته بها من أضرار خلال حقبة الإستعمار. كما يجب على البلدان الكبرى التي خاضت الحروب على أراضي البلدان النامية أن تتحمل مسؤولياتها في إزالة الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة التي تركتها في تلك البلدان، وأن تشرع فورا في تقديم الخرائط والمعدات والتقنية اللازمة لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة في بعض البلدان النامية.

السيدة الرئيس،،،

إن ما تقوم به قوات الإحتلال في فلسطين المحتلة من مذابح وتنكيل بالشعب الفلسطيني، والإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، تؤكد أن ما يسمى بمسيرة السلام ليس سوى سراب لن يؤدي إلى أي نتيجة، وخاصة في ظل عجز مجلس الأمن عن إتخاذ أي إجراء لحماية الشعب الفلسطيني، وإرغام قوة الإحتلال على إحترام تعهداتها ووقف عدوانها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وإنطلاقا من ذلك فإن ليبيا تؤكد من جديد أن مشاريع الحل المبنية على فرض الأمر الواقع لن تحقق الحل لمشكلة فلسطين

ولن توفر السلام في المنطقة، وإن الحل الوحيد الذي يحقق ذلك هو ضمان عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا حيث تعايش السود والبيض بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء. وما لم يتحقق ذلك ستبقى المنطقة في حالة صراع، ولا ينعم فيها أحد بالأمن والسلام.

كما أن العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان وإستهدافه للبنية التحتية والمدنيين في هذا البلد الصغير يؤكد الحاجة إلى إجراء عاجل لإرغام قوات الإحتلال على الإنسحاب من مزارع شبعا وإعادتها إلى لبنان، وكذلك الإنسحاب من الجولان السوري المحتل وإعادته إلى سوريا، وإلزام الإسرائيليين بدفع تعويضات للبنان لجبر الدمار الذي ألحقوه بهذا البلد بسبب عدوانهم الوحشي عليه.

إن ما يجري في العراق الشقيق أمر محزن، وهو في الواقع كارثة نتجت عن الإحتلال، وخلفت عشرات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من الجرحى والمعاقين، ونعتقد بأنها لن تنتهي مهما أغرقنا في التفاؤل ما دامت قوات الإحتلال في هذا البلد، وما دامت تغذي الإنقسامات داخل المجتمع العراقي، وتشجع الطائفية في مؤسسات الحكم. ونعتقد أن الوقت قد حان لوقف نزيف الدم في العراق وإيجاد مخرج لإنهاء الأزمة يضمن تمتع جميع العراقيين بالأمن والسلام، وحقوقهم الأساسية، داخل عراق موحد وديمقراطي، يتمتع بالسيادة الكاملة، وخال من القوات والقواعد الأجنبية.

وشكرا، السيدة الرئيس.